رسالة

أعذب المناهلِ في حديثِ (مَن قال أَنا عالمٌ فهو جاهلٌ)

للحافظِ جلالِ الدِّين السُّيوطي المُتوفَّى سنة ٩١١ هـ

حقَّقها وخرَّج أحاديثها وعلَّق عليها

عبدُ السلام بنُ محمدِ بنِ عبدِ الله العامر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على أَشرفِ الأَنبياء والصَّالحين.

فهذه إحدى رسائل السُّيوطي رحمه الله. التي تكَلَّم فيها عن الحديثِ المشهورِ. "مَن قال أَنا عالِمٌ فهو جاهلٌ". وبيَّن علَّته.

وأَصلُ الرسالةِ جوابٌ لسؤالٍ وردَ عليه في بيانِ هذا الحديث. فأَملى رحمَه اللهُ جواباً شافياً في بيان ضعفِ الحديث. وأنَّ أَصلَه ليس من كلامِ النبيِّ ﷺ.

زيادةً على ذلك أنَّ ظاهرَه مُخالفٌ لِـمَا عليه سلفُ هذه الأمة. من إطلاق هذا الكلام على النفسِ – إنْ كان حقيقةً – وأَنَّه لا يُعدُّ من الجهلِ.

ومِن نفائسِ هذه الرسالة أَنَّ السيوطيَّ ذكرَ قاعدةً لطيفةً في أَسبابِ الوضع. وأَنه لا يلزم الحكمُ بوضعِ الحديث وجود مُتَّهم في السَّند. فقد يَروي الضعيفُ غيرُ المتَّهم الباطلَ أَو المنكرَ أَو المكذوبَ توهُّماً منه. لا عن عمدٍ.

والرسالة مطبوعةٌ ضمن كتاب (الحاوي للفتاوي) للسُّيوطي.

ولها نسخةٌ مخطوطةٌ من مصوَّرات جامعة أُمِّ القُرى. خطُّها جيدٌ وواضحٌ.

وكتبَه عبدُ السلام بنُ محمد بنِ عبدِ الله العامر.

القصيم. بريدة . ١٤/ ١/ ١٤٤٢ هـ

amer_8080@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

قال السيوطي: الحمدُ لله وسلامٌ على عبادِه الذين اصْطَفَى. سُئلتُ عن حديث «مَن قال: أَنا عالمٌ فهو جاهلٌ».

الجواب:

هذا إنما يُعرفُ من كلام يحيى بنِ أَبي كثير موقوفاً عليه[2]. على ضعفٍ في إسناده إليه، ويحيى من صغار التابعين. فإنَّه رأَى أنسَ بنَ مالكٍ وحدَه، وقد يُعَدُّ في أَتباع

(١) بدأتُ بتحقيقه وتخريج أَحاديثه. ضُحى يوم الخميس ٨/ ١/ ١٤٤٢ هـ

(٢) أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (١٧٦) حدَّثنا أحمد بن مجاهد الأصبهاني، حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان، حدثنا زافر بن سليمان حدثنا عبدُ الله بن الحسين المصّيصي حدثنا محمدُ بنُ كثير عن الأَوزاعيِّ عن يحيى بنِ أبي كثير قال: "من قال: إني عالمٌ فهو جاهل، ومن قال: إني جاهلٌ فهو جاهلٌ، ومن قال: إني في الجنة فهو في النار، ومن قال إني في النارِ فهو في النار".

قال الهيثمي في "المجمع" (١/ ١٩٦): فيه محمدُ بنُ أَبي عطاءٍ الثقفي، ضعَّفه أحمدُ. وقال: هو منكر الحديث، وذكره ابنُ حبان في "الثقات"، ومع ذلك فهو من قولِ يحيى موقوفاً عليه. انتهى.

وقلت: وتلميذه عبدُ الله بنُ الحسين المصيصي. ضَعيفٌ أَيضاً.

قال ابنُ حبان كما في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٠٨): يَسرِقُ الأخبارَ ويقلبُها. لا يُحتجُّ بما انفردَ به. انتهى.

ولذا ضعَّفه الأثرَ العراقيُّ في "تخريج الأحياء". والسخاويُّ في "المقاصد". وغيرهما.

وقد رُوي نحو هذا القول عن عُمر ﵁ من ثلاث طرق.

الطريق الأول: أخرجه مسدَّد كما في "المطالب العالية" (١/ ١٦٢) وابن مردوية كما في "تفسير ابن كثير" (٢/ ٣٣٣) من طريق موسى بنِ عُبيدة عن طلحةَ بنِ عُبيد الله بن كريز عن عمر ﵁.

قال البوصيري في "اتحاف المهرة" (١/ ٢٥): فيه موسى بنُ عُبيدة، وهو ضعيفٌ. انتهى.

الطريق الثاني: أخرجه ابن بطة في "الإبانة الكبرى" (١١٧٤) والحارث بن أسامة (١٧) والخلال في "السنة" (١٣٠٨) من رواية قتادة عن عُمر. فذكره موقوفاً.

التابعين باعتبار أَنه لم يلقَ غيرَه من الصحابة، ولا يُعرفُ له عن أَحدٍ منهم روايةٌ متصلةٌ.

وقد وَهِمَ بعضُ الرواة فرفَعَه إلى النبيِّ ﷺ إنْ وُجِدَ عنه الجزمُ بذلك.

وذلك أَنَّ الحديثَ أَخرجَه الطبرانيُّ في "الأوسط" من طريق ليثِ بنِ أبي سُلِيم عن مُجاهد عن ابنِ عُمر، لا أَعلمُه إلَّا عن النبيِّ ﷺ فذكَره[1].

وزاد "فنازَعَه رجلٌ فقال: إنْ يذهبوا بالسُّلطان فإنَّ لنا الجنة. فقال عمرُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: مَن زعمَ أنَّه في الجنةِ فإنَّه فهو في النار".

قال البوصيري في "اتحاف المهرة" (١/ ٢٥): صحيحٌ إلَّا أنَّه مُنقطع. انتهى.

الطريق الثالث: أخرجه الإمام أحمد كما في "تفسير ابن كثير" (٢/ ٣٣٢) ومن طريقه اللاكائي في "شرح الأصول" (١٤٢٨) وأبو بكر الخلال في "السنة" (١٣١٦) حدَّثنا مُعتمر عن أبيه عن نُعيم بن أبي هند، قال: قال عمر بنُ الخطاب. فذكره.

وهذا منقطعٌ أيضاً. نعيمٌ لم يسمعْ من عُمر ﵁.

ولذا قال ابن تيمية كما في "الفتاوى" (٧/ ٤١٧): يُروي عن عمر بنِ الخطاب من وجوهٍ مُرسلاً من حديثِ قتادة ونُعيم بنِ أَبي هندٍ وغيرهما. انتهى.

(١) أَخرجَه الطَّبرانيُّ في "الأوسط" (٦٨٤٦) حدَّثنا محمد بنُ معاذ ثنا محمدُ بنُ كثير، نا همَّامٌ عن ليثٍ عن مُجاهدٍ به.

قال الطبرانيُّ: لا يُروى هذا الحديث عن رسولِ الله ﷺ إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به محمد بنُ كثير. انتهى.

قلتُ: محمد بن كثير هذا: هو العبديُّ. وهو ثقةٌ من كبارِ العاشرة.

أمَّا المتقدِّم في أَثرِ يحيى بنِ أبي كثير. فهو محمد بنُ كثير بنِ أبي عطاء الثقفي. من صغارِ التاسعة. كما قال ابنُ حجرٍ في "التقريب".

وأخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" (٢٠٢٢) وأَبو القاسم الجرجاني السَّهمي في "تاريخ جرجان" (١/ ١٢٨) من رواية موسى بنِ زيادِ بن الدَّيلم عن الحسنِ مرسلاً.

موسى مجهولٌ. ومرسلاتُ الحسنِ ضعيفةٌ.

وقال الطبراني: لا يُروى عن النبيِّ ﷺ إلَّا بهذا الإسناد.

وهذا الحديثُ حكَمَ عليه الحُفَّاظُ بالوهمِ في رفعِه، فإنَّ ليثَ بنَ أَبي سُليمٍ مُتَّفقٌ على ضَعفِه[(١)].

قال فيه أحمد بنُ حنبل: مُضْطربُ الحديث. وقال: ما رأَيتُ يحيى بنَ سعيدٍ أَسوأَ رأْياً في أَحدٍ منه في ليثٍ، لا يَستطيع أَحدٌ أنْ يُراجعَه فيه.

وقال فيه ابنُ معين والنسائيُّ: ضعيفٌ.

وقال فيه ابنُ معين: ليثٌ أَضعفُ من عطاء بنِ السائب[(٢)].

وقال عثمان بنُ أَبي شيبة: سأَلتُ جريراً عن ليثٍ، وعن عطاءِ بنِ السائب، وعن يزيدَ بنِ أَبي زيادٍ فقال: كان يَزيدُ أَحسنهم استقامة في الحديث، ثمَّ عطاء، وكان ليثٌ أَكثرَهم تخليطاً.

قال عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبل: وسأَلتُ أَبي عن هذا. فقال: أَقولُ كما قال جريرٌ.

وقال إبراهيم بنُ سعيدٍ الجوهري: حدَّثنا يحيى بنُ معين عن يحيى بنِ سعيدٍ القطَّان، أنه كان لا يُحدِّثُ عن ليث بنِ أَبي سُليم.

وقال عَمرو بنُ عليٍّ: كان يحيى لا يُحدِّث عن ليثِ بنِ أَبي سُليم.

---

(١) وكذا قال الحاكم أبو عبد الله: مجمعٌ على سُوء حفظِه.

أمَّا قول أبي داود: سألتُ يحيى عن ليثٍ فقال: لا بأْس به. فلعلَّ السيوطي لم يعتدْ به لكون ابنِ معين نصَّ في رواية المَيموني بضعفِه. وفي رواية: منكر. فالقولُ الصوابُ عن ابنِ مَعين ما وافق الجماعةَ على ضعفِه.

أمَّا قول يعقوب بنِ شيبة والسَّاجي وغيرهما: "صدوقٌ ضعيفُ الحديث". فالمقصودُ أنه صدوقٌ في نفسِه. ضعيفٌ في حفظِه. انظر "تهذيب التهذيب" (٨/ ٤١٨).

(٢) أي حال اختلاطه في آخر أَمرِه. وإلَّا فهو ثقة قبل ذلك.

وقال أَبو مَعمر القطيعي: كان ابنُ عُيَيْنة يُضعِّفُ ليثَ بنَ أَبي سُليم.

وقال عليُّ بنُ المديني: قلتُ لسفيان: إنَّ ليثاً رَوى عن طلحة بنِ مُصرِّفٍ عن أَبيه عن جدِّه، "أنَّه رأى النبيَّ ﷺ يَتوَضَّأ"[(١)]، فأَنكرَ ذلك سُفيانُ. وعَجِبَ منه أنْ

(١) أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٩/ ١٨٠ ، ١٨١) من طريق معتمر ثنا ليثٌ عن طلحة بنِ مُصرِّف عن أبيه عن جدِّه قال: "دخلتُ على النبيِّ ﷺ وهو يَتوضَّأُ والماء يَسيلُ من وجهِه على لحيتِه وصدرِه. يفصلُ بين المضمضةِ والاستنشاقِ".

وإسنادُه ضعيفٌ.

هكذا قال الطبرانيُّ "عن طلحة بنِ مصرِّف". وسمَّى جدَّه "كعب بن عَمرو اليامي".

وأخرجه أَبو داود في "سننه" (١٣٩ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥١) عن حميد بن مسعدة عن معتمر به.

ولم يقل أبو داود "بن مصرف". ولم يُسمِّ جدَّه.

قال البيهقي عقِبه: وقال أبو داود فى حديثٍ آخر لليث بنِ أبي سُليم: عن طلحة بن مُصرِّف عن أبيه عن جدِّه في الوضوء. قال مسددٌ: فحدَّثتُ به يحيي. يعني القطان. فأَنكره. قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ يقول: إنَّ ابنَ عُيينة كان يُنكره. ويقول: إيش هذا طلحة بن مُصرِّف عن أبيه عن جدِّه؟!.

ثمَّ روى البيهقي سؤالَ عليِّ بن المديني لسفيان. ثم قال: قال عليٌّ: وسألتُ عبدَ الرحمن. يعني ابنَ مَهدي عن نسبِ جدِّ طلحة. فقال: عمرو بن كعبٍ، أَو كعبُ بنُ عَمرو. وكانت له صُحبةٌ. وقال غيرُه: عَمرو بنُ كعبٍ لم يشك فيه. وأَخبرنا أَبو عبد الله الحافظ حدَّثنا أبو العباس محمد بنُ يعقوب حدَّثنا عباسُ بنُ محمدٍ الدُّوريُّ قال: قلتُ ليحيى بنِ معين: طلحة بنُ مصرِّف عن أبيه عن جدِّه. رأَى جدُّه النبيَّ ﷺ؟. فقال يحيى: المُحدِّثُون يقولون: قد رآه، وأَهلُ بيتِ طلحة يقولون: ليستْ له صُحبة. انتهى.

وقال ابن حجر في "التهذيب" (٨/ ٣٩١): كعب بن عمرو، ويُقال: عَمرو بن كعب بن حجير بن معاوية بنِ سعد بن الحارث بنِ ذهل اليامي. جد طلحة بن مصرف. يُقال له صحبةٌ. روى ليثُ بنُ أَبي سليم عن طلحة بنِ مُصرِّف عن أبيه عن جدِّه في الوضوء. قاله عبدُ الوارث عنه. وقال معتمرٌ وحفصُ بنُ غياث وإسماعيلُ بنُ زكريا عن ليثٍ عن طلحة عن أَبيه عن جدِّه. ولم يَنسبوا طلحةَ. روى له أبو داود. وقال: سمعتُ أحمدَ يقول: زعموا أنَّ ابنَ عُيينة كان يُنكرُه. ويقول: إيش هذا

يكونَ جدُّ طلحة لقيَ النبيَّ ﷺ.

وقال عليُّ بنُ محمدٍ الطنافسي: سأَلتُ وكيعاً عن حديثٍ من حديثِ ليثِ بنِ أَبي سُليم، فقال: ليثٌ ليثٌ. كان سُفيان لا يُسمِّي لَيْثاً.

وقال قَبيصةُ: قال شُعبة لليثِ بنِ أَبي سُليم: أَين اجتمعَ لك عطاءٌ، وطاووسٌ، ومجاهدٌ؟ فقال: إذ أَبوك يُضرَبُ بالخُفِّ[1] ليلةَ عُرسِه. فما زالَ شُعبة مُتَّقِياً لليثٍ مُذ يومئذٍ.

وقال أَبو حاتم: أَقولُ في ليثٍ كما قال جريرُ بنُ عبدِ الحميد.

وقال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أَبي، وأَبا زُرعة يقولان: ليثٌ لا يُشتغلُ به. هو مُضطربُ الحديث.

وقال أَبو زرعة أَيضاً: ليثٌ لا تَقومُ به الحُجَّة عند أهل العلمِ بالحديث.

وقال مُؤَمَّل بنُ الفضل: قُلنا لعيسى بنِ يُونس: لِـمَ لَـمْ تَسمع من ليثِ بنِ أَبي سُليم؟ قال: قد رأيتُه، وكان قد اختلط، وكان يَصعدُ المنارة ارتفاعَ النهارِ فيُؤَذِّن.

وقال ابنُ حبان: اختلطَ في آخرِ عُمرِه.

طلحة عن أبيه عن جدِّه. قلتُ [ابن حجر]: في الحديثِ المذكور أنه قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يتوضَّأ. فإنْ كان جدَّ طلحة بن مصرف. فقد رجَّحَ جماعةٌ أنَّه كعبُ بنُ عَمرو. وجزَم ابن القطَّان بأنه عَمرو بنُ كعبٍ. وإنْ كان طلحة المذكور ليس هو ابنَ مُصرِّف فهو مَجهولٌ. وأَبوه مجهولٌ. وجدُّه لا يَثبت له صُحبة، لأنه لا يُعرفُ إلَّا في هذا الحديث. انتهى كلامه.

(١) كذا في المخطوط والحاوي. وكذا ذكرها المِزّي في "التهذيب". والذهبيُّ في "السير". ورواها العقيلي في "الضعفاء" بسنده.

ولم يذكرها ابنُ حجر في "التهذيب". ولم يتبيَّن لي معناها.

وشكَّلها "يُضرَبُ" على المجهولِ. محقِّقو السير. وكذا بشار عواد. في تهذيب المزي.

هذا مجموعُ كلامِ أَئمة الحديثِ في تجريحِه[١].

والحاصلُ أنَّه كان في حالِ صحةِ عقلِه كثيرَ التخليط في حديثِه بحيثُ جُرِحَ بسببِ ذلك، ثمَّ طرأَ له بعد ذلك الاختلاطُ في عقلِه فازدادَ حالُه سُوءاً، وحُكْمُ المختلطِ الذي كان قبل اختلاطِه من الثقاتِ الحُفَّاظ المُحتَجِّ بهم، أنَّ ما رَواه بعد اختلاطِه يُرَدُّ، وكذا ما شُكَّ فيه. هل رَواه قبلَ الاختلاط. أَو بعده؟. فإنه مَردودٌ.

فإذا كان هذا حُكم مَن اختلط من الثقاتِ الحُفَّاظ الذين يُحتَجُّ بهم. فكيف بمَن اختلطَ من الضُّعفاء المجْرُوحين الذين لا يُحتَجُّ بهم قبلَ طُروءِ الاختلاطِ عليهم؟.

وقد جرتْ عادةُ الحُفَّاظِ إذا تَرجمُوا أَحداً ممن تُكلِّمَ فيه أنْ يَسردوا في ترجمتِه كثيراً من الأحاديث التي أُنكِرْت عليه، وإن كان له أَحاديثُ سواها صالحةً نبَّهوا على أنَّ ما عدا ما سَرَدُوه مِن أَحاديثِه صالحٌ مَقبولٌ، خُصوصاً إذا كان ذلك الرجلُ ممَّن خُرِّج له في أَحدِ الصَّحيحين. فإنَّهم يقولون: إنَّ صاحبَ الصَّحيح لم يُخرِّج من حديثِه إلَّا ما صحَّ عنده من طريقِ غيرِه. فلا يلزمُ مِن ذلك قبولُ كلِّ ما رواه، هكذا نَصُّوا عليه.

وهذا الرجلُ رَوى له مسلمٌ مَقروناً بأَبي إسحاقَ الشَّيباني[٢]. فالحُجَّة في رواية أَبي إِسحاق، والحديثُ الذي خرَّجه صحيحٌ من طريق أَبي إِسحاق، لا مِن طريقِ ليثِ بنِ أَبي سُلِيم.

---

(١) كذا في المخطوط.

ووقع في الحاوي. (تخريجه) بالتاء. ثمَّ خاء مُعجمة. وآخره جيمٌ. وهو خطأ.

(٢) صحيح مسلم (٢٠٦٦) باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة... الخ.

ولَـمَّا ترجمَه ابنُ عديٍّ في "الكامل". سردَ أَحاديثَه التي أُنكِرَتْ عليه، ثم قال: له أَحاديثُ صالحةٌ غير ما ذكرتُ[١].

وكذا صنعَ الحافظُ الذهبيُّ في "الميزان"[٢] سردَ له أَكثَرَ من عشرةِ أَحاديث أُنْكِرَت عليه.

منها هذا الحديثُ الذي نحن فيه. أَعني حديثَ "مَن قال أَنا عالمٌ فهو جاهلٌ".

وحديث: "مَن وُلِدَ له ثلاثةُ أَولادٍ فلم يُسمِّ أَحدَهم مُحمَّداً فقد جهل"[٣]. وقد أَورده ابنُ الجوزي في "الموضوعات".

---

(١) الكامل (٦/ ٩٠) لابنِ عدي. وتمامُ كلامِه. وقد رَوى عنه شُعبة والثوريُّ وغيرُهما من ثقاتِ الناسِ، ومع الضَّعفِ الذي فيه يُكتَبُ حديثُه. انتهى.

ومعنى قوله "يُكتبُ حديثُه" أي للاعتبار في الشواهدِ والمتابعات. ولكنَّه ضعيفٌ إذا انفردَ. أَو خالفَه غيرُه.

ومثله عبارة "يُكتبُ حديثُه، ولا يُحتجُّ به". وكثيراً مَا يُطلقها أَبو حاتم الرازي رحمه الله.

قال ابنُ أَبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٢/ ١٣٣): سمعتُ أَبي يقول: إبراهيم بنُ مهاجر ليس بقويٍّ، هو وحصين بنُ عبد الرحمن، وعطاء بنُ السائب قريبٌ بعضُهم من بعضٍ، محلُّهم عندنا محل الصدق، ويُكتبُ حديثُهم ولا يُحتجُّ بحديثهم، قلتُ لأَبي: ما معنى لا يُحتجُّ بحديثهم ؟ قال: كانوا قوماً لا يَحفظون، فيُحدِّثُون بما لا يَحفظون، فيَغلطُون، تَرَى في أَحاديثم اضطراباً ما شئتَ". انتهى.

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٠)

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١١/ ٧١) وابنُ عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٦) وابنُ الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٥٤) من رواية موسى بنِ أَعين الجزريِّ عن ليثٍ عن مُجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ رفَعَه.

ورُوي الحديثُ من طُرقٍ أُخرى مُتَّصلة ومُرسلة. ولا يصحُّ منها شيءٌ. كما ذكره السُّيوطي في "اللآلى المصنوعة" (١/ ٩٣).

وحديث: «كان باليمنِ ماءٌ يُقال له زُعَاق[1]. مَن شرب منه ماتَ، فلـمَّا بُعثَ النبيُّ ﷺ وجَّه إليه: أَيُّها الماء أسلم فقد أَسلم الناسُ، فكان بعد ذلك مَن شرِبَ منه حُمَّ ولا يَموت"[2]، في أَحاديث أُخر.

على أنَّ هذا الحديثَ الذي نحن فيه لم يَجزِمْ ليثٌ برفعه ؛ لقوله فيما تقدَّمَ: "لا أَعلمُه إلَّا عن النبيِّ ﷺ"، وهذه صيغةٌ تُقالُ عند الشكِّ.

ومما يُؤيِّدُ بطلان هذا الحديث الذي نحن فيه مِن جهة المَعنى. ثبوتُ هذا اللفظِ عن جماعةٍ من الصحابة. منهم عليُّ بن أبي طالب، وعبدُ الله بن مسعود، ومعاويةُ بن أبي سفيان، وعبدُ الله بنُ عباسٍ ﷺ[3]، وما كان هؤلاء ليقَعُوا في شيءٍ وردَ فيه ذمٌّ عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) أي مرٌّ غليظٌ لا يُطاق شربُه من أُجُوجَتِه. الواحد والجمع فيه سواء. وأَزْعَقَ أَنْبَط ماءً زُعاقاً، وأَزْعَقَ القومُ إذا حَفَروا فهَجَموا على ماءٍ زُعاقٍ. قاله في "اللسان" (١٠/ ١٤١).

قال في "القاموس" (١/ ٨٩٠) : زُعاق كغُراب.

(٢) أخرجه ابنُ عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٦) من رواية أبي اليقظان عمار بنِ محمدٍ ابنِ أُختِ سُفيان الثوريِّ عن ليثِ بنِ أَبي سُلِيم، قال: كان باليمنِ ماءٌ. فذكره .

والحديث مع نكارتِه. فهو مُعضلٌ.

(٣) أَخرج عبدُ الرزاق في "مصنفه" عن نصر بنِ عاصمٍ قال: قال رجلٌ: ليس على المجوسِ جِزْية، فأنكرَ ذلك المستوردُ بن علقمة، فذهبا إلى عليِّ بن أبي طالب فذكرا ذلك له، فقال: اجلسا، والله ما على الأرضِ اليوم أَحدٌ أعلمُ [بذلك] منِّي، إنَّ المجوسَ كانوا أَهلَ كتابٍ.." ثم ذكرَ الحديثَ بطُوله.

وأخرج أبو نعيم في "الحلية" عن عليٍّ قال: "والله ما نزلتْ آية، إلَّا وقد علمتُ فيما نزلتْ، إنَّ ربي وهبَ لي قلبًا عقولًا، ولسانًا سؤولًا". وأخرج ابنُ جرير عن ابنِ مسعود، أنه قال: "والذي لا إله غيرُه، ما نزلتْ آيةٌ من كتاب الله، إلَّا وأنا أعلمُ فيمن نزلتْ، وأَين نزلتْ، ولو أَعلمُ مكان أَحدٍ أَعلمُ بكتاب الله منِّي تناله المطايا، لأتيتُه". وأخرجَ مسلمٌ عن حذيفة بنِ اليمان، أنه قال: "والله، إني لأَعلمُ الناس بكلِّ فتنةٍ كائنةٍ فيما بيني وبين الساعة".

وكذا ثبتَ مثلُ ذلك عن خلائق لا يُحصَون من التابعين فمَن بعدهم. كما سُقْتُ رواياتِهم وأَلفاظَهم في الكِتاب المُسمَّى. بـ (الصَّواعق على النَّواعق)[١]. ولا شكَّ أنَّ مثلَ هؤلاءِ الأَئمة لا يُطِيقُون على التلفُّظِ بما ذمَّ النبيُّ ﷺ التلفُّظ به.

وأخرج ابنُ سعد في "الطبقات" عن ابنِ حلْبسٍ، قال: خطَبَنا معاويةُ بدمشق فقال: "يا أيها الناس، اعقلوا عني، فإنكم لا تجدون بعدي أحدًا أعلمَ بأَمر الدُّنيا والآخرة منِّي".

وأخرج ابنُ سعدٍ من طريق سعدِ بنِ إبراهيم عن سعيد بن المسيب، أنه قال: "ما بقي أحدٌ أَعلم بكلِّ قضاءٍ قضاه رسولُ الله ﷺ ، وبكلِّ قضاءٍ قضاه أبو بكر، وكلِّ قضاءٍ قضاه عمر، وكلِّ قضاء قضاه عثمان، وكلِّ قضاء قضاه معاوية، منِّي". وفي "صحيح مسلم" عن ابنِ عبَّاسٍ ﷺ، أنه سُئل عن البدنة. فقال: على الخبيرِ سقطتَ - يعني نفسَه".

ذكرَ هذه الآثار السيوطيُّ في رسالته الآتي ذكرُها.

(١) هذه الرسالة كتَبها السيوطيُّ ردًّا على مَن أَنكر عليه قولَه عن نفسِه: إنه أَعلم الخلق قلَمَاً وفماً، وأنَّه حاملُ لواءِ العلم، والإمام المقدَّم في زمانه. الخ.

فذكرَ ما أَنكروا عليه. وأَجاب عنها.

ثم قال: ذِكرُ كلامِ الناسِ في أنَّ هذا ليس من بابِ الفخرِ وتزكيةِ النفس. لهم في هذا وجهان:

أحدهما: أن هذا من باب تعريفِ العالم بحاله، إذا جُهِلَ مَقامه

قال النووي في "الأذكار": باب: مدح الإنسان نفسه، وذكر محاسنه . اعلم أن ذكرَ محاسنه ضربان: مذموم؛ ومحبوب، فالمذمومُ أن يذكرَه للافتخار وإظهار الارتفاع وشِبه ذلك، والمحبوبُ أن يكونَ فيه مصلحة دينية، وذلك بأن يكون آمراً بالمعروف، أو ناهياً عن المنكر، أو ناصحًا أو مشيرًا بمصلحة، أو معلمًا، أو مؤدبًا، أو واعظًا، أو مذكِّرًا، أو مُصلحًا بين اثنين، أو يَدفعُ عن نفسه، أو نحو ذلك، فيذكر محاسنَه ناوياً بذلك أنْ يكونَ هذا أَقربَ إلى قَبول قولِه؟ واعتماد ما يذكُره، أو أنَّ هذا الكلام الذي أَقولُه لا تَجدوه عند غيري فاحتفظوا به، فقد جاء في مثل هذا المعنى كثيرٌ من النُّصوص، كقول النبيِّ ﷺ: "أنا النَّبِي لا كَذِبْ" و"أنا سَيِّدُ وَلَد آدَم". و "أنا أوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأرْضُ". و "أنا أعْلَمُكُمْ باللهَّ وأتْقاكُمْ أنا أَبِيتُ عنْدَ ربي". وأَشباهه كثير.

الوجه الثاني: أنَّ هذا من بابِ التَّحدُّثِ بنعمة الله شُكراً. امتثالًا لقولِه تعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} [الضُّحى:١١]. .. الخ. انتهى.

وأَبلغُ من ذلك قولُ نبيِّ اللهِ يوسف [على نبيِّنا وعليه أَفضلُ الصَّلاةِ والسَّلام][(١)]. فيما حكاه اللهُ عنه في التنزيلِ {إني حفيظٌ عليمٌ}[(٢)] [يوسف: ٥٥].

فإنْ قلتَ: كيفَ حُكِمَ على الحديثِ بالإبطال، وليثٌ لم يُتَّهم بكذبٍ؟.

قلتُ: الموضوعُ **قِسمان:**

قِسمٌ: تَعمَّدَ واضعُه وضعَه. وهذا شأنُ الكذَّابين.

وقِسمٌ: وقعَ غلَطاً لا عن قصدٍ. وهذا شأنُ الُمخلِّطين والُمضطَربين في الحديث. كما حكمَ الحُفَّاظ بالوضع على الحديث الذي أَخرجه ابنُ ماجَه في "سننه" وهو: "مَن كَثُرَت صلاتُه بالليل، حسُنَ وجهُه بالنهار"[(٣)]. فإنهم أَطبقوا على أَنَّه

---

(١) ما بين القوسين. هكذا في المخطوط. ووقع في الحاوي المطبوع "نبي الله يوسف عليه السلام".

(٢) قال ابن القيم في "مدراج السالكين" (٣/ ٨٧) وتأمَّل قول النبيِّ ﷺ "أَنا سيدُ ولدِ آدم ولا فخر". فكيفَ أَخبرَ بفضل اللهِ ومنَّتِه عليه، وأَخبرَ أنَّ ذلك لم يصدُر منه افتخاراً به على مَن دونِه، ولكن إظهاراً لنعمةِ الله عليه وإعلاماً للأمَّة بقدرِ إمامِهم ومَتبوعِهم عند الله وعلو منزلته لديه لتعرف الأُمَّة نعمة الله عليه وعليهم. ويُشبه هذا قولُ يوسف الصِّديق للعزيز {اجعلني على خزائنِ الأرضِ إني حفيظٌ عليمٌ} فإخبارُه عن نفسِه بذلك لَـمَّا كان مُتضمِّناً لمصلحةٍ تعودُ على العزيزِ. وعلى الأُمة، وعلى نفسِه كان حسَناً إذ لم يقصد به الفخرَ عليهم فمَصدرُ الكلمةِ والحامل عليها يُحسِّنها ويَهجنها، وصورتُه واحدةٌ. انتهى.

(٣) أخرجه ابن ماجه في "السنن" (١٣٣٣) والبيهقي في "الشعب" (٢٩٥٧) والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٠٨) وابنُ عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٢٥) وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٩٩) والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٦) والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٣٤١) وتـمَّام في "فوائده" (١٢٣٠) من طريق ثابت بنِ موسى أَبي يزيد الضَّبي عن شريكٍ عن الأعمشِ عن أَبي سفيان عن جابرٍ مرفوعاً.

وفيه ثابت بنُ موسى.

قال يحيى بن معين: كذابٌ.

مَوضوعٌ، وواضعُه لم يتعمَّد وضعَه، وقصَّتُه في ذلك مَشهورةٌ. وإلى ذلك أَشارَ العِراقي في أَلفيته بقوله:

ومنه نـــوعٌ وضعُه لم يُقصَـــدِ
نحو حديثِ ثابتٍ (مَن كَثُرتْ صلاتُه) الحديث. وَهْلَةٌ سَرَتْ

وأكثر ما يقعُ الوضعُ للمُغفَّلين والمُخلِّطين والسيءِ الحفظ بعزوِ كلامِ غيرِ النبيِّ ﷺ إليه، إمَّا كلامُ تابعيٍّ، أَو حكيمٍ، أَو أَثرٌ إسرائيليٌّ. كما وقع في: "المعدةُ بيتُ الداءِ، والحميةُ رأسُ الدواء"(١)، "وحبُّ الدُّنيا رأْسُ كلِّ خطيئة"(٢). وغير ذلك.

وقال أبو حاتم وغيره: ضعيفٌ.

وقال ابنُ حبان: لا يجوز الاحتجاجُ بأَخبارِه.

قال العُقيلي: ليس له أَصلٌ.

وقال ابنُ عديٍّ: ثابت بنُ موسى كوفيٌّ رَوى عن شريكٍ حدِيْثَين مُنكرَين بإسنادٍ واحدٍ. ولا يُعرفُ الحديثان إلَّا به. وأَحدُهما سرَقه منه جماعةٌ من الضعفاء.. فذكرَ الحديث.

ثم قال ابنُ عديٍّ: وبلَغَني عن محمد بنِ عبدِ الله بن نُمير، أنَّه ذُكِرَ له هذا الحديثُ عن ثابتٍ. فقال: باطلٌ. شُبِّه على ثابتٍ، وذلك أنَّ شريكاً كان مَزَّاحاً. وكان ثابتٌ رجلاً صالحاً فيُشتبه أنْ يكون ثابتٌ دخلَ على شريك. وكان شريكٌ يقول: الأعمش عن أبي سفيان... فظنَّ ثابتٌ لغفلتِه أنَّ هذا الكلام الذي قال شريكٌ هو من الإسناد الذي قَرأَه. فحمَلَه على ذلك، وإنما ذلك قولُ شريك. انتهى.

قال القاري في "الموضوعات" (١/ ١٩٢): وهو موضوعٌ من غير قصدٍ. واتَّفق الحُفَّاظ على أنَّه من قول شريكٍ. قاله لثابتٍ لـمَّا دخلَ عليه. انتهى.

(١) أَجمعَ الحُفَّاظُ على أنه ليس بحديثٍ.

قال الحافظ السخاوي في "المقاصد الحسنة" رقم (١٠٣٥): لا يصحُّ رفعُه إلى النبيِّ ﷺ، بل هو من كلام الحارثِ بنِ كلدة طبيبِ العربِ. انتهى.

وقال السيوطي في "الدرر المنتثرة" (١/ ١٧): لا أَصل له، إنما هو من كلامِ بعضِ الأطباء. انتهى.

(٢) أخرجه ابنُ أَبي الدنيا في "الزهد" (٩) والبيهقي في "شُعب الإيمان" (١٠٥٠٢) عن الحسنِ مُرسلاً.

يكون مَعروفاً بعزْوِه إلى غيرِ النبيِّ ﷺ، فيلتبسُ على الُمخلِّطِ فيرفعُه إليه وهْماً منه، فيَعُدُّه الحُفَّاظُ مَوضوعاً.

وما تركَ الحُفاظُ بحمدِ الله شيئاً إلَّا بيَّنُوه {إنَّا نحنُ نزَّلنا الذِّكرَ وإنَّا له لَحافظُون} [الحجر: ٩]. ولكن يحتاجُ إلى سعةِ النَّظرِ، وطولِ الباعِ، وكثرة الاطِّلاع[١].

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٠٦٩) وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٨٨) وأحمد في "الزهد" (٤٨٢) عن سفيان الثوري قال: كان عيسى ابنُ مريم عليه السلام يقول: فذكره.

وأخرجه ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠/ ٤٠٢) عن سعد بنِ مسعود الصدفي، وابنُ أَبي الدُّنيا في "ذم الدنيا" (٤١٦) عن مالك بنِ دينار. من قولهما.

قال ابن تيمية كما في "الفتاوى الكبرى" (٧/ ١٥٩): وما يروونه: {حبُّ الدنيا رأسُ كلِّ خطيئة} هذا معروفٌ عن جندبِ بنِ عبد الله البجلي، وأمَّا عن النبيِّ ﷺ فليس له إسنادٌ معروف. انتهى.

وانظر المقاصد الحسنة (١/ ٣٤٥) للعجلوني. والسلسة الضعيفة (٣/ ٢٢٥) للألباني.

(١) لقد قيَّض الله سبحانه وتعالى لحفظ الأحاديث والسنن، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وجيدها من زائفها علماءَ كثيرين في كلِّ عَصرٍ ومِصرٍ تجرَّدوا وانقطعُوا لهذا العملِ الجليل، ومن يوم أنْ ظهرتْ حركةُ الوضع في الحديث، وهؤلاء العلماء في جهادٍ مُستمر مُضْنٍ في مقاومة هذه الموضوعات وتنقية السنة منها، ولـمَّا قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة قال: "تعيش لها الجهابذة" وذكر الذهبي في "طبقات الحفاظ" أنَّ الرشيدَ أَخذَ زنديقاً ليقتله. فقال: أَين أَنت من أَلفِ حديثٍ وضعتُها؟ فقال: أَين أَنت يا عدوَّ الله من أَبي إسحاق الفزاري، وابنِ المبارك. ينخلانها فيُخرجانها حرفاً حرفاً؟ وقال ابن المبارك: "لو همَّ رجلٌ في السَّحر أنْ يكذبَ في الحديثِ لأصبحَ والناس يقولون: كذَّاب"، ففي هذه النقول وغيرِها ما يدلُّ على يقظةِ أَهلِ الحديث ورجالِه للموضوعات، والعمل على إبطالها، وعلى تعقبهم الوضاعين، وردِّ كيدِهم في نحرِهم، وقد كان من فضلِ الله على الأمة الإسلامية أنْ رزَقَها من الحُفاظ البارعين. والنقادِ البَصيرين ما لا يُحصون كثرة. الخ.

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (١/ ٣٥٩).

وقد يقعُ الوضعُ في لفظةٍ من الحديثِ لا في كلِّه. كحديث: "لا سبقَ إلَّا في نصلٍ أَو خُفٍّ أَو حافرٍ، أَو جَناح"(١)، فإنَّ الحديثَ صدرُه ثابتٌ.

وقوله: "أَو جناح" موضوعٌ تعمَّدَه واضعٌ تَقرُّباً إلى الخليفة الـمَهدي، لـمَّا كان مَشغوفاً باللَّعبِ بالحَـَمام.

وقد وقعَ نظيرُ ذلك لليثِ هذا صاحبِ هذا الحديث، فإنه رَوى عن مجاهدٍ، وعطاءٍ عن أبي هريرة في الذي وقعَ على أَهلِه في رمضان، قال له النبيُّ ﷺ: "أَعتقَ رقبةً. قال: لا أَجد، قال: اهدِ بدنةً، قال: لا أَجدُ"(٢).

---

(١) أخرج الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٢٣) وابنُ عساكرٍ في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٤٢٥) وابن شاهين في "الضعفاء والمتروكين" (١/ ١٥٣) من رواية أحمدَ بنِ زُهيرٍ قال: سمعتُ أَبي يقول: قدمَ على المهديِّ بعشرة مُحَدِّثين فيهم الفرج بنُ فضالة وغياث بن إبراهيم وغيرهم. وكان المهديُّ يُحِبُّ الحمامَ ويَشتهيها. فأُدخل عليه غياث بن إبراهيم. فقيل له: حدِّث أَميرَ المؤمنين فحدَّثه بحديث أَبي هريرة "لا سبقَ إلَّا في حافرٍ أو نصلٍ. وزاد فيه "أو جناح". فأمرَ له المهديُّ بعشرة آلاف. قال: فلمَّا قام قال: أَشهدُ أنَّ قفاك قفا كذَّابٍ على رسولِ الله ﷺ. وإنما استجلبتُ ذاك أَنا، فأمرَ بالحَمام فذُبِحتْ. فما ذكرَ غياثاً بعد ذلك".

وفي رواية ابن شاهين (فما أَفلحَ غياثٌ بعد ذلك).

وغياث بنُ إبراهيم النخعيُّ الكوفيُّ.

قال عنه ابنُ معين وأَبو داود: كذابٌ.

قال العجلوني في "كشف الخفاء" (٢/ ١٤٢): وزيادة "أو جناح". في حديث "لا سبق إلَّا في خُفٍّ". كذبٌ موضوعةٌ باتفاقِ المُحدِّثين. انتهى.

قلت: أَمَّا صدرُ الحديث "لا سبقَ إلا في نصلٍ أَو خفٍّ أَو حافرٍ". فهو في السُّنن من حديثِ أَبي هريرة مرفوعاً. وحسَّنه الترمذيُّ وصحَّحه ابنُ حبَّان.

(٢) أخرجه أَبو يعلى في "مسنده" (٦٣٦٨) وابنُ حبان في "المَجروحين" (٢/ ٢٣٣) والطبراني في "الأوسط" (١٧٨٧) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٧٥) وابن عبد البر في "التمهيد"

قال الحُفَّاظُ: ذِكرُ البدنةِ فيه مُنكرٌ.

والظاهرُ أنَّ ليثاً إنَّما زادَها غفلةً وتَخليطاً لا عن قصدٍ وعمدٍ. واللهُ تعالى أَعلمُ بالصَّوابِ.

تـمَّت[1].

(٢١/ ١١) والدارقطني في "العلل" (٢٤٧/١٠) عن ليثٍ به.

قال ابن حبان: قوله (اهد بدنة) كلامٌ باطلٌ ما قال رسولُ الله ﷺ هذا قطُّ. إنما قال له حيثُ قال: لا أَجد: "صُم شهرين متتابعين".

وقال البخاري: لا يُتابع عليه.

وقال ابنُ حجر في "الفتح" (٤/ ١٦٧): ليثٌ ضعيفٌ. وقد اضطربَ في روايتِه سنداً ومتناً. فلا حُجَّة فيه. انتهى.

وقال الذهبيُّ في "الميزان" (٣/ ٤٢١): ذِكْرُ البدنةِ مُنكرٌ. انتهى.

قلت: والحديثُ في البُخاري (١٩٣٦) ومسلم (١١١١) من رواية حُميد بنِ عبدِ الرحمن عن أَبي هُريرة. وقال له "صم شهرين متتابعين".

وقد تساهلَ الهيثميُّ في "المجمع" (٣/ ١٨٦) فقال - بعدَ أنِ أورده -: لأبي هريرة حديثٌ في الصَّحيح في المجامع بغير سياقه. رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه ليثُ بنُ أبي سليم، وهو ثقةٌ، ولكنَّه مُدلِّس. انتهى.

(١) تمَّ الانتهاء من تحقيقِها والتعليقِ عليها في يوم الأربعاء ١٤/ ١/ ١٤٤٢ هـ أسألَ اللهُ أنْ أَكون مُسدَّداً. والحمد لله على ما أَنعمَ وتفضَّل، وله الشُّكر على ما أَعطى وأَجزل.